موارد الوهم في تخطئة الكتاب

صلاح الدين الزعبلاوي

موارد الوهم في تخطئة الكتاب

صلاح الدين الزعبلاوي

لاشك أنه ليس على كاتب العربية أن يكون من جهابذة اللغة، الراسخين في علومها، المتضلّعين من فنونها، المحيطين بأصولها وفروعها، لكنه لا معدل له على كل حال، أن يلم بأهم قواعدها، ويتعرف أظهر مذاهبها، ويتبيّن أشهر أساليبها، ذلك لتبرأ كتابته من شوائب الخطأ، وتتنزه عن الابتذال واللغو، وإلا فقد ينأى عن الفصحى، أي نأي، ويدنو من العاميّة، أيّ دنو! وإذا استقرّ هذا، فلسنا مع النقّاد الذين أسرفوا على أنفسهم فاعتزّوا بعلمهم وإحاطتهم، وقطعوا بفساد كثير مما جرت به أقلام الكتاب، وطاعت به ألسنتهم، بلا تأمل، أو فضل تثبت وتحقيق. فقد اقتادهم هذا أن يحجروا من كلام الكتاب، الصحيح الظاهر، ويمنعوا من أساليبهم المستقيم السائغ، وفي ذلك ما فيه من تنفير للكتاب بلغتهم، وصرفهم عن إتقانها، وثنيهم عن المضيّ في تدارك ما ينبغي أن يُحصوه من مسائلها، أو يستنبطوه من حقائقها، من حيث قصدوا إلى إغرائهم بها، وإرهاف عزائمهم على تحصيلها.

–فمن موارد الوهم في التخطئة مثلاً أن يوجب النقاد على الكتاب الأخذ بالأشهر والأفصح، والصحيح أنه من أخذ بالجائز الذي لم يناهز حدَّ الكثرة والشهرة، فقد أخطأ المشهور، لكنه لم يُخطئ الصواب على كل حال. وليس يُحمل الكتاب على تخيّر أجود اللغتين في سائر ما يتفق لهم من صنوف الكتابة. ودونك ما جاء في المزهر للسيوطي، وفي الخصائص والمحتسب لابن جني، حول هذه المسألة: ففي المزهر (1/126): (قال ابن درستويه: وليس كل ما ترك الفصحاء استعماله بخطأ، فقد يتركون استعمال الفصيح لاستغنائهم بفصيح آخر، أو لعلّه غير ذلك).

وفي الخصائص (1، 2، 3) (اللغات على اختلافها كلها حجة، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ) وفيه: (إعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يُعتقد الأقوى منهما مذهباً، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مُراداً، وفيه: (والقول في هذا واضح، ألا ترى أن العالِم قد يجيب عن الشيء الواحد أجوبة، وإن كان بعضهما أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القويّ من إجازة الوجه الآخر، إذ كان من مذاهبهم وسمت كلامهم).. وفيه: (ووجه الحكمة في الجمع بين اللغتين القوية والضعيفة في كلام واحد، أن يُروك أن جميع كلامهم وإن تفاوتت أحوالُه فيما ذكرنا وغيره، على ذكر منهم، وثابت في نفسهم.. وهذا يدلك أنهم قد يستعملون من الكلام ماهو آثر في نفوسهم منه، سعة في التفسّح وإرخاء للتنفس).

وفي المحتسب (1/236): (ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربيّة قائمٌ، وإن كان غيره أقوى منه، إنه غلط).

–ومن موارد الوهم في التخطئة أيضاً أن يتعلّق النقاد بظاهر النصّ، المُدرج في المعاجم على قصد وإجمال، وعلى اختصار وتجريد، وفي غير تبسّط وتدفّق وانطلاق. وظهور دلالات الكلم مرهون بالوقوف على قرائنها المختلفة، والإطلال على مناحيها المتعددة، وتبيّن مواقعها المتباينة في التركيب

والاستعمال. ومن هنا كان من الخطل أن يظنّ ظان أن عُدة اللغوي: معاجم اللغة وحدها، وأن مظانه: نصوصها المنقولة، ومصادره: كتب النحو ومطوّلات الصرف وما إليها، والصحيح أن مراجع اللغوي: كل ما ذكر، وهي إلى هذا وذاك: متون التفسير والحديث، وكتب الأدب، ودواوين الشعر، وصحف الرسائل والرّقاع، ومصنفات القوم في التاريخ والأخبار والأسفار، بل مؤلفاتهم في مختلف العلوم والصناعات.

فعلى الناقد ألاّ يتلمسّ معاني الكلم في نصوص المعاجم وحدها، بل عليه أن يبتغيها من معالمها الأخرى ويتطلبها من مآتيها المتباينة، ويؤديه هذا إلى البحث عن أوجه تصرّف الكلم في متنوع النصوص المنقولة، وحدود دلالاتها في سائر الموضوعات المطروقة. كما يؤدّيه إلى التماس وجوه التقلّب التي تلابسها على مرّ الزمن وصور التجدد في أغراضها ومراميها وتحوّلها عن أرومتها التي انبعثت منها ثم تناءت وانتبذت حتى خفي أمرها. وأنت قد تنكر هذا التجدد والتحوّل في معانيها، أول الأمر، لو اتفقا لك مجرّدين، وتسيغهما بالبشر والإيناس، لو ظفرت بهما في وضع من التركيب تستشف بقرائنه وجه الانحدار إليهما. ومن موارد الوهم في التخطئة.. أن يلمح بعض أصحابنا مثالاً قد ذكر في المعاجم على جهة التمثيل فيحسب أنه على جهة الحصر والتخصيص، ويقطع بقصر ما جاء منه على المثال المنقول، وهو لو أعمل الفكر وعارض النصّ بالنص، والتمس تصرّف المعنى وتدرّجه في مختلف كتب الأدب، لأدرك خطأ ما ذهب إليه، في غير كلفة أو عناء.

ومن موارد الوهم. أن يقسو بعض النقاد فينكر على الكتّاب مالا يشك في صلاحه وصحته من صور المجاز لشيوعها في اللغات الأجنبية، بل يشتدّ حتى لا تطيب نفسه بأسلوب الكلام حتى يُسمع مجازه عن العرب بنصّه ولفظه، وهو ما يستبعد الأخذ به والتعويل على سننه. فالذي تلاقت على قبوله أكثر الأئمة أنه لا يُشترط في الكلام المتجوز به أن يسمع أو ينقل، بل يكفي فيه أن يُحمل على مألوف العرب في تجوزاتهم. وهم قد حددوا جهات المجاز وتقلّباته في كثير من التبسط والتمحيص، ليسهل الأخذ بما نهجوه، ويتهيأ النسج على غرار ما حكوه، فيكون هذا عياراً في جميع ما يرد على الكتاب من صوره.

* * *

هذا وأكثر ما يعيب به النقاد كتابنا تصرّفهم في استعمال حروف الجرّ، في غير تدبر أو تحقيق. وسترى أنهم قد أنكروا عليهم في ذلك، سائغاً لا شبهة فيه لناظر، ومستقيماً لا مطعن به لغامز، وسنقصر الكلام هاهنا، على ما يتصل بهذه الحروف، ونأتي بأمثلة وشواهد وبينات تُفصح عما أردنا وتُبين عما ذهبنا إليه، وسنجلو في مقالات تالية ما يُظهر مكنون ما عوّلنا عليه ومضمون ما انتحيناه فيما قدّمنا من موارد التخطئة، ليستبين القصد ويستبصر الطريق.

فالقاعدة في استعمال حروف الجر أن يؤخذ فيها بالسماع والقياس جميعاً. أمّا السماع فيأتي النصّ عليه في المعاجم، وهي لا تتجاوزه غالباً ولا تتعداه. وأمّا القياس فمرجعه كتب النحو والأمهات اللغوية والأدبية، ففيها وجوه تصريف هذه الحروف في دلالاتها المطّردة. فإذا نصّ المعجم على استعمال فعل بحرف من الحروف سماعاً، دلّ ذلك على وقوع الفعل على الوجه المخصوص الذي حدّد له، فإذا أريد للفعل أن يتصرّف فيبين عن وجوه أخرى فلابد من إعمال حروف استقرّت فيها دلالات هذه الوجوه طرداً وقياساً.

وقد يكون من هذه الحروف المُعملة قياساً ما ينحو بالفعل إلى النحو الذي يُفضى إليه الحرف المنصوص عليه سماعاً، فيستعمل الفعل بحرفين قياسي وسماعي لقصدين متماثلين.

فأنت تقول سماعاً: أجبت عن السؤال، ولكنك تقول إلى ذلك: أجبت في الكتاب، وبالكتاب، وأجبت عنك، وعلى ورقة بيضاء، ولأمر مهم، وعن الأسئلة من أولها إلى آخرها، كل ذلك على جهة القياس والاطّراد.

وهكذا تقول: (أعاونهم على إنشائها، وأساعدهم على إدارة شؤونها) على التعدية السماعية، ولكنك تقول قياساً: (أعاونهم في إنشائها وأساعدهم في إدارة شؤونها) و (في) ها هنا للظرفية المجازية، وتخريج الكلام أن (المعاونة) تأتت في (الإنشاء)، وأن (المساعدة) اتفقت في (الإدارة). أما المعاون عليه في الأول، والمساعد عليه في الثاني، فهو (الصعوبة) التي تعترض (الإنشاء والإدارة) غالباً، وإنما اكتفى من ذكر (الصعوبة) بذكر متعلّق يُغني عنها لظهور الغرض به. ونحو ذلك ما جاء في التنزيل: (وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر –الأنفال/72) فإنه على الظرفية المجازية، والمستنصر عليه هاهنا أعداء الدين، وقد حُذف لظهور الغرض بما ذُكر.

وانظر إلى قول الرسول الأعظم r : كل سلاقى عليه صدقة كل يوم يُعين الرجل في دابته يحامله عليها ويرفع عليها متاعه، صدقة). قال الشيخ العدوي الحمزاوي في شرح صحيح البخاري: (قوله يحامله بالحاء المهملة أي يساعده في الركوب).

وفي حديث الأضحية: (كلوا وأطعموا وادّخروا فإن ذلك العام كان بالناس جهد فأدرت أن تُعينوا فيها). وقد قيل إن الضمير في (فيها) عائد إلى المشقة المفهومة من الجهد، فيكون تحرير القول: (فأردت أن تعينوا الفقراء في المشقة)، وهكذا قول عليّ رضي الله عنه: (فمن صدق بهذا فقد كذب القرآن واستغنى عن الإعانة بالله في نيل المحبوب ودفع المكروه).

وغريب بعد هذا أن يمنع الأستاذ أسعد داغر قول القائل (يعاونهم في إنشائها، ويساعدهم في إدارة شؤونها)، قال: (وتعدية هذين الفعلين بفي خطأ صوابه بعلى)، والصحيح ما ذكرناه، وليس الأمر على ما قال، فانظر إلى القول قيس بن الحطيم الأوسي:

وساعدني فيها ابنُ عمر بن عامر زهيرٌ فأدّى نعمةً وأفاءها

قال أبو علي المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (186): (ويكون المعنى ساعدني في هذه الطعنة زهيرُ بن عمرو..). وليست (في) في العبارة يدل (على)، وإنما أغنت مغناها، وانظر إلى قول المرزوقي أيضاً (1174): (استعن بالصبر في كل ما تزاوله وتراوده، فإن الأمور إذا انسدّت طرقها وأعيت الحيل في تحصيلها، فإن الصبر يسهل مدارجها، ويوسّع موالجها، ويفتح ما انغلق منها، ويفتق ما ارتثق من أسبابها)، فإن (الاستعانة) بالصبر إنما أرادها: في كل أمر يُزاول أو يُراود، فأغنى (في) في الكلام على (على) واستقام القول.

وأغرب من ذلك وأذهب في العجب، اعتراض الأستاذ على قول القائل: (ويبذل عنايته في طبعتها)، قال: (والعناية إنما تكون بالشيء لا فيه). ونحن لا نعارض الأستاذ في أن تعديه الفعل إنما تكون بالباء، لكنا ننازعه في تعليق الحكم بصحة قول القائل، على استعمال التعدية السماعيّة، ذلك أن تحرير القول يمكن أن يكون: (ويبذل في طبعها عنايته) فيكون تعلّق (في) بـ (البذل) لا بـ (العناية)، قال الحريري في مقدّمة مقاماته: (وبذلت في مطاوعته جُهد المستطيع).

هذا وقد ذهب الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العراقي في رده على الأستاذ داغر المذهب الذي نحونا إليه في تصويب قول القائل (يعاونهم في إنشائها) لكنه قال: (فقال الناقد صوابه: على إنشائها، لأنه لم ير تعدية عاون في المعاجم اللغوية، وهي غير مستوفاة البحث ولا مستقصاة التحري).

أقول لا وجه ثمة لما عاب به الدكتور جواد معاجم اللغة في هذا، لأن المعاجم لم تؤلف لتذكر القياس المنقاد في كل شيء، وإنما قامت لتنص على السماع، بل على ما لا يتأتى الاهتداء إليه بالقياس. وقد تشير إلى القياس لاستبانة وجه من الوجوه، أو التنبيه على ما يقع فيه اللبس أو الخفاء فتكشف عنه. لكنها لا تعاب ولا تنتقص بالقصور عن الاستيفاء إذا أغفلت القياس الظاهر المنقاد في الأصل. وإنما يؤخذ القياس المطرد ويعرف مسراه بالاطلاع على ما قرره النحاة في أسفارهم بالبحث والاستقرار.

وإذا أريد الاستظهار على صحة القول (يعاونهم في إنشائها) في المعاجم نفسها، فإنما يراجع فيها

ما جاء عن معاني (في) ومصارفه. ففي الصحاح مثلاً: (في، حرف خافض، وهو الوعاء والظرف، وما قدر تقدير الوعاء، تقول: الماء في الإناء، وزيد في الدار، والشك في الخبر). فـ (في) في قولك (الشك في الخبر)، كـ (في) في قولك (المعاونة في إنشائها)! وخلاصة القول أنه لابد في الحكم على صحة تعدية الفعل بحرف من الحروف، من مراجعة كتب اللغة من أجل استقراء وجوه استعمال الحروف الجارة في المعاني المطردة قياساً، واعتماد نصوص المعاجم والأمهات للوقوف منها على ما خص به الفعل من هذه الحروف سماعاً. ولا يمنع استعمال الفعل بحرفه السماعي المنصوص عليه في وجهة معينة، أن يجيء بالحرف القياسي في منحى يشابه الوجهة المذكورة أو يدانيها، وكل ذلك يحتاج إلى تروئة وتدقيق.

هذا وقد قضيت العجب كيف وقع الخلاف من النقاد على تعديه (أسف)، هل يصح أن يعدى باللام كما يعدى بعلى؟ فنص المعاجم أبداً على تعديه (أسف) على. قال صاحب الصحاح: (الأسف أشد الحزن، وقد أسف على ما فاته، وتأسف أي تلهف، وأسف عليه أسفاً، أي غضب) ونظيره قوله تعالى: (يا أسفاً على يوسف– يوسف/111). وكذا قول الشاعر:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

وقد اقتاد هذا كثرة الناقدين إلى تخطئة القائل (أسفت له) وجعل الصواب (أسفت عليه). قال الأستاذ أسعد داغر: (ويقولون هذا مما يؤسف له، وهو شائع كل الشيوع، فيعدون أسف باللام ولم يسمع تعديته عن العرب إلا بعلى). وقد تابعه في ذلك الدكتور مصطفى جواد فقال في كتابه (دراسات في فلسفة النحو..): (فإنه يقال أسف على الإنسان وعلى الشيء لا أسف لهما). وقد أتى بشواهد من الشعر والنثر على تعدية الفعل بعلى. وخالف الأستاذ محمد العدناني صاحب (معجم الأخطاء الشائعة) جواداً وداغراً فأتى بما يشير إلى تعديه الأئمة الفعل باللام كقوله أبي علي القالي في نوادره: (فوجد زوجته الثانية قد ماتت حزناً عليه وأسفاً لفراقه). فما صواب المسألة إذاً؟

أقول إذا عدي الفعل في المعجم بحرف فليس يلزم من هذا ألا يتعدى بسواه إذا اقتضى معناه ذلك. وقد فصلنا القول بما قدمناه، وأشرنا إليه غير مرة في كتابنا (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) المطبوع عام (1939). ولننقل هنا ما حكاه الإمام السيوطي في الأشباه والنظائر عن أبي نزار (3/176)، قال: (إن الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل، لأن هذه المعاني كامنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر). فما معنى الأسف في الأصل؟ الأسف بمعنى الحزن تارة والغضب أخرى. قال ابن القوطية: (أسف أسفاً حزن، وأيضاً اشتد غضبه). وقال الراغب في مفرداته: (الأسف الحزن والغضب معاً، وقد يقال لكل واحد منهما على الانفراد). وجاء في محاضرات

الأدباء للراغب الأصبهاني (4/506): (سئل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، عن الحزن والغضب، فقال: أصلاهما واحد وذلك وقوع الأمر على خلاف المحبة، وأما فرعاهما فمختلفان، فالمكروه من فوقك ينتج حزناً، ومن دونك ينتج غضباً) وجاء فيه أيضاً: (قال يعقوب الكندي أسباب الحزن فقد محبوب أو فوت مطلوب). ومثل ذلك الأسف، فكما يكون مما اتفق على المرء من فقد محبوب أو فوت مطلوب، فقد يكون مما فرط منه من فعل فكرهه بعد أن فعله، فيقع (أسف)، ندم عليه يندم ندماً وندامة وتندم: أسف، وندم على كذا: كرهه بعدما فعله فهو نادم): وفي المتن: (ندم يندم ندماً وندامة: أسف، فهو نادم وندمان).

فإذا صح هذا، وعديت (حزن) و (أسف) بعلى سماعاً، كما عديت (تأسف وتلهف وتحسر وغضب وندم وتندم وصبر وجزع..)، وأنت تقصد أن تذكر الأمر الذي كان الحزن والأسف بسبب فقده أو فوقه فلك أن تختار أسلوباً آخر تقول به على القياس (حزنت لفقد فلان وأسفت لفراقه) أي بسبب ذلك أو من أجل ذلك. فانظر إلى ما جاء في محاضرات الأدباء للراغب: (إذا أبصروا حالي ولم يأسفوا لها: ولم يأنفوا منها أنفت لهم مني –3/38) وقوله: (المتأسف لقلي حبيب 3/76)، وما جاء فيه أيضاً: (قال الشاعر: فقد حزنتْ لفقدهم الشهورُ –4/516).

وتأمل ما جاء في شرح ديوان الحماسة لأبي علي المرزوقي: (لا آسف لما أرى من الحرمان أسف من يبكي ويبكي غيره) وقوله: (الصدر من البيت تحصر لما أصاب الفقراء واليتامى بعد موته) وقوله: (وهذا الجزع الذي نهاها عنه ليس يريد به الحزن لفقده، وإنما يريد الحزن لسلامة الواتر /866).

وانظر إلى قول مهيار، وقد استشهد به المعجم الكبير، على تعدية الفعل باللام:

أسفت لحلم كان لي يوم بارق فأخرجه جهل الصبابة من يدي

ومعناه أن الشاعر قد تحسر من أجل حلم كان له ثم خرج من يده، فبات يتلهف لفقده.

هذا وليس العجب أن يلحنوا قول القائل (أسف له) وهو القياس المنقاد في استعمال اللام، بل العجب أن يحتاج لتصويب هذا، إلى دليل يؤنسه وشاهد يثبته. فغريب أن ينحو المعجم الكبير هذا النحو فيستشهد بشعر مهيار الجواز –أسف له. وأذهب في الغرابة وأمضى قول الأستاذ محمد العدناني في معجم الأخطاء الشائعة: (وانفرد المعجم الوسيط بقوله: أسف له: تألم وتندم، دون أن يذكر المعجم أن مجمع القاهرة وافق على ذلك.. ثم أصدر المجمع نفسه الجزء الأول من المعجم الكبير، وقال فيه: أسف له أسفاً وأسافة تألم وندم، واستشهد بقول مهيار: أسفت لحلم.. ونحن لا نستطيع الاعتماد على قول

شاعر طوق الحمامة:

فـيـا عـجـبـاً مـن آسـف لامـرئ ثـوى ومـاهـو لـلـمـقـتـول ظـلـمـاً بـآسـف

لأن الضرورة الشعرية قد تكون السبب في الإتيان باللام بعد آسف، بدلاً من على، ولكنا نعتمد على قول المعجم الكبير، وأبي علي القالي).

أقول إن (أسف له) عربي فصيح لا غبار عليه، وليس هو في حاجة إلى مجمع يقر صوابه ويدل على سداده ويشهد بصحته. واستعمال اللام فيه قياس لا شأن فيه للسماع كما أسلفنا. وهو كقولك (تأسفت له وحزنت له وجزعت له وأسيت له وصبرت له وتوجعت له..).

وقد أردف الأستاذ محمد العدناني (ونعتمد أيضاً على رأي ابن جني الذي أفرد بحثاً رائعا في الخصائص عن استعمال الحروف بعضها مكان بعض، يجيز لنا أن نقول: أسف عليه وأسف له، راجع مادتي: لا يخفى على القراء، واعتقد، في هذا المعجم). أقول ليس لقولك: (أسفت عليه وأسفت له) صلة بالباب الذي عقده ابن جني في الخصائص (2/306–315) على استعمال الحروف بعضها مكان بعض. وإنما يردّ مضمون الباب المذكور إلى ما أسموه بحمل الكلام على المعنى أو التضمين والإشراب. وليس شيء مما ذكرناه أو بسطنا القول فيه ها هنا من قبيل الحمل على المعنى أو التضمين الذي قصد إليه ابن جني في كلامه أو عناه الأستاذ العدناني بقوله: (راجع لا يخفى على القراء، واعتقد، في هذا المعجم). فالكلام الذي قلناه في جواز (أسفت له) إنما هو في جملته وتفصيله تصريف لحروف الجر مع الفعل في المعاني التي عرفت بها، وإجراء لها في مجاريها التي رسمها النحاة بالاستقراء، وفصلوا القول فيها، في مختلف المظان.

وشيء آخر لابد من التنبيه عليه. فقد عرّف المعجم الوسيط والمعجم الكبير (أسِف)، فلم يأت تعريفهما جامعاً مانعاً كما يقول أصحاب المنطق، وهما معجمان حديثان أشرف على تأليفهما المجمع القاهري. فقد جاء فيهما (أسف له: تألم وتندم)، وهو تعريف فيه من القصد والإجمال ما يوجب اللبس، فإذا قلت (أسفت للأمر، تألمت وتندمت) لم يسغ قولك دوماً، وإذا قلت (أسفت للرجل: تالمت وتندمت)، أشكل كلامك أيضاً، وإلا أفيصح قولك مثلاً (أسفت لفلان أو أسفت لفراقه: تندمت)؟ ذلك أن (التندم) لا يتأتى إلا من عمل قام به الآسف نفسه، تقول: (أسفت لما فرط مني أي تندمت)، قال ابن القوطية: (ندم ندماً وندامة كره ما فعله) لا (ما فعله سواه)! ففي كل (تندم) أسف أي حزن، وليس في كل (أسف) تندم، ومن هنا كانت نصوص المعاجم (الندم: الأسف) كما نقلناه لك عن الأفصاح والمتن، لا العكس.

ولنعد إلى ما كنا عليه وبسبيله من الكلام على قياس استعمال (اللام) فيما جعلت له، قياساً لا ينكسر، فأنت تقول (صبرت على البلاء واصطبرت) ولكنك تقول أيضاً (صبرت لما أصابني منه واصطبرت)، قالت امرأة من بني عامر:

سيتركها قوم ويصلَى بحرِّها بنو نسوةٍ للثكل مصطبرات

قال أبو علي المرزوقي في شرح هذا البيت (749): (وقد تعود الثكل أماتُهم، فلا يجزعن لقتلهم، وألِفَ الأيمةَ نساؤهم فلا يحزن لموتهم. ومعنى للثكَل: من أجله). وأردف: (وهذه اللام في هذا الموضع قد تؤدي معنى على فاعلمه). وانظر إلى قول المرزوقي (989): (ولا شيء من أعلاق المُنى يُحزن له إذا أفيت[1]).

وإذا كانت تعدية (حزن) و (أسف) باللام قد تؤدي مؤدى تعديتها بعلى إذا ذكر الأمر الذي كان الحزن أو الأسف لفقده أو فَوْته، فليس الحال كذلك إذا ذكر الإنسان الذي كان مصدر الحزن وموضع الأسف، فقولك (حزنت على الرجل) شيء، و (حزنت له) شيء آخر. فـ (حزنت لفلان) بمعنى رققت له وعطفت، وهو غير حزنت عليه، فانظر إلى ما حكاه الراغب في محاضرات الأدباء (4/508):

(ولما مات ذرٌّ بن عمر بن ذرّ، قام أبوه على قبره فقال: يا ذرّ شَغَلنا الحزنُ لك عن الحزن عليك... اللهم أنك قد ألزمته طاعتك وطاعتي، فإني قد وهبت له ما قصر فيه من حقي، فهبْ لي ما قصر فيه من طاعتك. اللهم ما وعدتني من الأجر على مصيبتي به فقد وهبته له، فهب لي من فضلك..). فكأن حزنك على الرجل توجع عليه وجزع، فهو انفعال ليس غير، أما حزنك له فهو رثاء لحاله وعطف عليه واهتمام بأمره، فهو انفعال وفعل. وقد جاء في الأساس: (هؤلاء حزانتك أي أهلك الذين تتحزن لهم وتهتم بأمورهم)، وتحزّن في الأصل صار حزيناً. وليس كذلك حزنت لفقده وعلى فقده، فإن اللام هاهنا في موضع على كما قال المرزوقي.

وفي اللغة: (أسي عليه إذا حزن)، قال الفيومي: (وأسي أسى من باب حزن فهو أسِيّ مثل حزين). فأنت تقول: (أسيت عليه كحزنت)، لكنك تقول أيضاً: (أسيت للرجل إذا حزنت له أي رققت له فشُغلت بأمره). فانظر إلى ما حكاه الراغب في المحاضرات (4/516): (قال الموسوي: يموت قوم ولا يأسى لهم أحد: وواحد موته همّ لأقوام). فكأن فحواه: يموت قوم فلا يهتم لموتهم أحد، ويقضي فرد فيهتم لموته أقوام.

وانظر إلى قول قراد بن سُلمِي بن ربيعة:

أولـــئـــك لـــو جـــزعـــت لـــهـــم لـــكـــانـــوا أعـــز عـــلـــي مـــن أهـــلـــي ومـــالـــي

والمعنى على ما ذكره ابن جني في التنبيه: (لو جزعت لهم لكنت معذوراً في ذلك، لأنهم أعز علي من أهلي ومالي). وقال أبو علي المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (1004): (لو أعطيت الجزع حكمة لكان حالي حينئذ بخلاف حالي الساعة، ولكان لي عذر في ذلك، لأنهم أعز علي من أهلي ومالي، لكني تركت ذلك اقتداء بالناس في جَزَعهم لمصابهم). والذي ينبغي الكشف عنه هنا، قوله (جزعت لهم) أفتراه يؤدي مؤدى (جزعت عليهم)، أم يعني إلى ذلك شيئاً آخر؟ الذي أراه أن استعمال (اللام) هنا يضيف إلى (الجزع) الاهتمام والمبالاة بمن فقدوا والحفل لهم، وهم أعز على الجازع من أهله وماله! أو ليس هذا ما يقوله الشاعر؟

ويبدو الفارق بينا بين (غضبت عليه) و(غضبت له)، فغضبت عليه إذا سخطت، أما غضبت له فمعناه غضبت من أجله. وإذا غضبت لإنسان فقد اهتممت به وانتصرت له. وقيل (غضب به) بمعناه إذا كان المغضوب له ميتاً. والباء هنا للسبب. وقد أشار إلى ذلك ابن قتيبة في (أدب الكابت/216)، وفصّله الحسن بن قاسم المرادي في (الجَنَى الداني في حروف المعاني/39).

وجاء في الأساس: وللشماخ:

وقـــد أتـــانـــي بـــأن قـــد كـــنـــت تـــغـــضـــب لـــي ووقـــعـــةٌ مـــنـــك حـــق غـــيـــر أبـــراق
فـــســـرّنـــي ذاكَ حـــتـــى كـــدت مـــن فـــرح أســـاور الـــطـــودَ وأرمـــي بـــأوراق[٢]

كما جاء في محاضرات الأدباء للراغب (236): (وغضب الرشيد على رجل فقال له جعفر: غضبت لله فأطع الله في غضبك بالوقوف إلى حال التبيّن، كما غضبت له). وفي شرح الحماسة للمرزوقي قول قُراد بن عياد (670):

(إذا الـمـرء لـم تـغـضـب لـه حـيـن يـغـضـب فـوارسُ إن قـيـل اركـبـوا الـمـوت يـركـبـوا
ولـــم يَـحْـبُـه بـالـنـصـر قـــومٌ أعـــزّة مـقـاحـيـم فـي الأمـــر الـــذي يـتـهـيّـبُ
تـهـضّـمـه أدنـــى الـــعـــداة ولـــم يـزل وإن كـان غـصّـاً بـالـظـلامـة يُـضـرب[٣])

ويتحصل من ذلك أنك تقول أسفت على فلان إذا حزنت عليه أو غضبت، وأسفت على الشيء إذا تلهفت أو تحسّرت على فقده، وأسفت على ما فرط مني: إذا تندمت، كما تقول: أسفت لفلان إذا حزنت أو غضبت له. وأسفت لفقده إذا أسفت من أجل فقده، وأسفت لما فعلته: إذا ندمت.

وهذه أمثلة أخرى: تقول في (حسد) على الأصل: (حسدت فلاناً على نعمته)، ولكنك تقول إلى ذلك (حسدت فلاناً لنعمته) وهو بمعناه. فقد جاء في المحاضرات قول الشاعر: (لا ينزع الله عنهم مالهم حُسِدوا) أي ما حُسدوا لأجله وبسببه، وهو ما حُسدوا عليه. وقال الراغب في عنوان له (المحسود لفضله، أي بسبب فضله أو على فضله.

وفي (لامَ)، تقول على الأصل (استحق فلان اللوم على فعلته تلك). قال المرزوقي في شرح الحماسة (373): (ويلومهم على ما كان منهم من القصور عن نصرته..). وتقول إلى ذلك: (استحق فلان اللوم لفعلته) أيضاً. قال المرزوقي: (766): (فعدّت امرأته الفعلة منه، وما اتفق عليه، سفهاً وذنباً، يستحق لهما اللوم، فطفقت باكرة عليه تُجزّه وتؤنبّه) أي يستحق اللوم بسببهما ومن أجلهما.

* * *

ونظير ما نحن بسبيله منع الدكتور مصطفى جواد قول القائل (حفظ له الشيء) والاقتصار على (حفظ عليه الشيء). فقد عاب على الشيخ رؤوف جمال الدين قوله (حقوق الطبع محفوظة للمؤلف). قال في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة..): (والفصيح بل الصواب محفوظة على المؤلف، يقال: حفظ فلان عليه لاشيء حفظاً فالشيء محفوظ عليه). واستظهر بكلام كثير من الأئمة كالإمام علي، والإمام زين العابدين علي بن الحسين، وغيرهما. قال علي رضي الله عنه: (فإن نسيت مقالتي هذه حفظها عليك غيرك). وقال زين العابدين في دعائه: اللهم احفظ على سمعي وبصري إلى انتهاء أجلي). وأنت تعلم أن دليله هذا إنما يقوم على إثبات تصرف الفعل بـ (على)، ولا ينفي جواز استعماله باللام، قال صاحب اللسان: (الحفيظ من صفات الله عز وجل، لا يعزب عن حفظه الأشياء كلها، مثقال ذرة في السموات والأرض، وقد حفظ على خلقه وعباده ما يعملون من خير أو شر..)، فعدّى (حفظ) بـ (على). لكنه قال أيضاً: (ويقال استحفظت فلاناً مالاً إذا سألته أن يحفظه لك) فعدّى (حفظ) بـ (اللام). وقال المرزوقي في شرح الحماسة (1535): (وحفظت عليها صيانة نفسها)، لكنه قال (557): (وحفظت لها وعليها مياهها وبلادها ومراعيها ومَرادها). وليس هذا صريحاً باستعمال الحرفين حسب، وإنما هو دليل على أن لكل منهما منحى ومتجهاً، فإذا قلت (حفظت له المالَ) فقد عنيت به أنك حرسته له وصنته من أجله أو ما ماثل ذلك. وإذا قلت (حفظت عليه المال) فقد أردت به أنك قد أبقيته عليه وصنته من أذى وحافظت عليه بالرعاية. وهو من القوة بحيث لا يؤدّيه معنى (حفظت

له). وكذلك قولك: (حفظت عليه أحواله) فهو على معنى المراقبة والمحاسبة. فانظر ما جاء في اللسان: (والحفيظ المحافظ، ومنه قوله تعالى: وما أنا عليكم بحفيظ)، وفي الأساس: (وهو حفيظ عليه، رقيب). قال الزمخشري في كشافه حول قوله تعالى: (وما أرسلوا عليهم حافظين /المطففين/ 33): (أي حافظين موكّلين بهم يحفظون عليهم أحوالهم ويهيمنون عليهم). وفي ذلك معنى المراقبة. وانظر إلى ما أتى به اللسان: (وقد حفظ على خلقه وعباده ما يعملون من خير أو شر)، فإن فيه معنى المحاسبة، وما أورده أيضاً (والحفظة الذين يُحصون الأعمال ويكتبونها على بني آدم من الملائكة)!

ومن شواهد الدكتور جواد، ما جاء في سيرة ابن هشام. قال رسول الله (ر): (مَنْ رجلٌ يحفظ علينا الفجر لعلّنا ننام)، قال بلال: (أنا يا رسول الله أحفظه عليك)، وما حُكي عن سيدنا علي، قال: (فإن نسيت مقالتي حفظها عليك غيرك) والأول على معنى المراقبة، والثاني على معنى المحافظة، كما أسلفنا. ويتبين بذلك أنك تقول: (حفظت على فلان أمره) و (حفظت على الشيء سداده)، فإذا قلت (حفظت على فلان) أو (حفظت على الشيء) فهو إما على حذف المفعول، أو على إيقاع (حفظ) موقع (حافظ) كما توقع هذا موقع ذاك، وهما هنا بمعنى. فمن الأول ما جاء من نهج البلاغة (1/117): (حافظاً على عهدك، ماضياً على نفاذ أمرك) من حفظ عليه كحافظ عليه. وفي التنزيل: (وربك على كل شيء حفيظ –سبأ/21). قال الزمخشري: (محافظ عليه، وفعيل ومفاعل: متآخيان). ومن الثاني قول المرزوقي (585): (فلم يراعوا ذمة، ولم يحافظوا حرمة)، من حافظ كحفظ. وكذا قوله (740): (وإذا حافظنا الحقوق وراعينا الوسائل والحظوظ تناسقت الأبوة والأمومة، وتلاحظت البنوة والأخوة).

ويحمل الشنتمري تعدية (حافظه) كـ (حفظه)، على حذف الجار وإيصال الفعل. ففي الكتاب (1/97):

أخـــــذت بـسـجـلـهـم فـنـفـحـت فـيـه مـحـافـظـة لـهـن إخـــا الـــذمـــام

قال الشنتمري: (الشاهد فيه نصب إخا الذمام بمحافظة، والتقدير لأن حافظت إخا الذمام أي راعيته وقارضت به، والمعنى على إخا الذمام فحذف حرف الجر ووصل المصدر لما فيه من معنى الفعل، وأراد إخاء الذمام فقصر ضرورة. والسجل الدلو ملأى ماء فضربت مثلاً في العطاء والحظ لأن العيش بالماء، ومعنى فنفحت: أعطيت..).

هذا وقد اقتصر الدكتور جواد في استعمال (حفظ) مع اللام، على صورة واحدة، إذا ارتضى قول القائل (أحسنت إلى فلان فحفظ لي ذلك) أي ذكره. ويمكن أن يردد هذا إلى معنى الصون الذي ثبت للفعل في الأصل. تقول: (حفظت له العهد) إذا صنته بالبر والوفاء. فما بال الأستاذ أساغ هذا وأنكر

(حفظ له حقه) و (حقه محفوظ له) أي مصون، وحفظ في هذا كحافظ في قول ابن منظور (المحافظة الوفاء بالعقد والتمسك بالود). والذي يحدث اليقين بما قلناه أن استعمال اللام مع الفعل فيما قدمنا جميعاً مقيس مطرد لا حاجة به إلى اجتهاد أو سماع. وإنما سقنا الشاهد ليؤنس ما ذهبنا إليه، وأوردنا الدليل ليسلكنا إلى ما نبتغيه. فانظر إلى قول الشيخ نصر الهوريني في شرح ديباجة القاموس: (ومودع بالضم اسم فاعل من أودعه الشيء جعله عنده وديعة يحفظه له) أفكنت تحتاج إلى سماعٍ يقر قولك (حفظت له الوديعة)، أو اجتهادٍ يسيغ النطق بما ينتجه القياس؟ ثم انظر إلى قول مسكين الدرامي:

فإني سأخلي لها بيتها فتحفظ لي نفسها أو تذر

وقد أورده الراغب في محاضرات الأدباء من قصيدة (3/232). وهذا قول عليّ كرم الله وجهه من نهج البلاغة (3/111): (واحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل له قسماً من بيت مالك)!

* * *

ونحو من (حفظ له الشيء وحفظه عليه). (توفر له الشيء وتوفر عليه).

فقد أنكر الأكثرون (توفر) في غير صورة واحدة وردها الأساس وسواه. قال الزمخشري (ومن المجاز.. توفر على صاحبه إذا رعى حرماته، وتوفر على كذا إذا كان مصروف الهمة إليه). وقد جاء الصحاح والتهذيب واللسان والمصباح والتاج بمثل هذا النص فتماثلت فيه نقولها وتشابهت مروياتها وتناصرت، فوقف الناقدون عند النص، ولم يتعدوه أو يستشفوا قرائنه فيستنبطوه.

قال الأستاذ أسعد داغر في تذكرة الكاتب (ويستعملون الفعل توفر بمعنى وفر أو توافر أي كثر، فيقولون يجب أن تتوفر فيه الخبرة، وهذا لم تتوفر فيه الأسباب الكافية. وفي اللغة توفر عليه رعى حرماته وصرف همته إليه). ومالأه الأستاذ محمد العدناني في معجمه فقال: (ويقولون توفّر الذكاء والاجتهاد والصواب: وفر أو توافر أي كثر، لأن معنى توفّر عليه رعى حرماته وبره وصرف همته إليه مجاز).

وخالفهما الدكتور مصطفى جواد[4] إذا أقر (توفّر) كوفر لازما، لكنه منع (توفر له) وارتضى (توفّر عليه) وأنت لا تملك إلا استغراب ما ذهب إليه في هذا التفريق، وقضاء العجب منه!

أما إقرار (توفر) فدليله على ما ذكر الدكتور جواد قول بشار، فيما حكاه صاحب الأغاني

(2/145): (إن عدم النظر يقوي ذكاء القلب ويقطع عنه الشغل بما ينظر إليه من الأشياء فيتوفر حسه). وقول المرتضى في أماليه (1/56): (فيتوفر اللبن على الحلب) وكلاهما شاهد بصحة (توفر الشيء) إذا وفر وتجمع.

ويؤيد هذا، وينزع منزعه، قول أبي حيان التوحيدي. في كتابه (البصائر والذخائر –1/170): (يقال من أكثر الخير سار به ذكره، وتوفر عليه أجره). وقوله في كتابه (المقابسات –238): (ولهذا تتوفر القوتان للإنسان الواحد). وقال أبو علي المرزوقي في شرح الحماسة (790). (توفرت عليه الرحمة)، وقال أيضاً (866): (وإن العناية متوفرة من جهتهم). وقال (794) (ليتبين كيف توفر الجزع عليه).

فثبت بذلك أنك تقول (وفرت الشيء) إذا أكملته ولم تنقصه، فتوفر هو إذا تحصل دون نقص. وذلك كـ (وفرته) بالتخفيف، إذا أكملته وأتممته ولم تنقصه، فوفر هو. ففي المصباح: (قال أبو زيد: وفرت له طعامه توفيراً، إذا أتممته ولم تنقصه، ووفرت عليه حقه: أعطيته.. فاستوفره واستوفاه). وفي الصحاح: (ووفر عليه حقه توفيراً واستوفره واستوفاه).

فاقتصار الزمخشري وسواه على القول (توفر على صاحبه إذا رعى حرماته..) لا يمنع مجيء (توفر) في مصارف أخرى كما رأيت. ذلك أن الزمخشري قد أورد كلامه على أنه مجاز فلم يتنبه كثرة الناقدين له. ولو قدروا أن لهذا المجاز أصلاً لابد من ابتغائه والتماس وجهه لطفروا به من غير كلفة أو عناء. ذلك أنك تقول من (وفر) مثلاً: (وفرني فلان على كذا) أي وفّر جهدي ووقفه عليه. و(توفرت على كذا) إذا وفرت جهدي وجمعته عليه، وصرفت همتي إليه. قال المرزوقي (1320): ولم توفّروني على ما أهم به). وهكذا تقول: (توفرت على صاحبي) إذا وفرت همتك على تستقيم به أموره وتصلح أحواله. وهذا ما ابتغته المعاجم حين تناقلت النص الذي أوردنا (ومن المجاز: توفر على صاحبه.. وتوفر على كذا..).

هذا وقد أصبح (التوفّر) بالمجاز مرادفاً للعناية بالأمر والانصراف إليه والاهتمام بالإنسان وتفقده وحسن رعايته. فانظر إلى قول المرزوقي (لحسن توفرنا عليه واحتفالنا بسوق الخير إليه/ 121). وقوله: (وإن التوفر على الضيف وإكرامه... ومن الخصال المحمودة /700). وقوله: (وازدادوا توفراً عليهم وتفقداً لهم /1085)، وقوله: (متوفرون عليّ، حسب ما يقتضيه كرمهم /1159) ونظائره كثير.

ولكن ما بال الدكتور مصطفى حداد يلحن قول القائل (توفر له) فيقول في كتابيه (دراسات...): و(قل ولا تقل): (وقد أخطأ حفظه الله باستعمال اللام مع الفعل توفر، وإنما قال الفصحاء توفر عليه لا له، وتوفر فلان على فلان..)! وإذا كان الأستاذ جواد قد أكثر من شواهده على استعمال (توفر عليه) فليس هذا سنداً له في حظر (توفر له) بحال من الأحوال. وهو قياس منقاد لا شأن فيه لحكاية أو رواية

أو سماع.

فقد رأيت أبا حيان يقول: (ولهذا لا تتوفر القوتان معاً للإنسان الواحد).. يؤيده قول المرزوقي (1507): (خبروني أي العادتين أقرب إلى الكرم وأجرى في وفاة الشيم؟ أعادة من يستنزل الأضياف عن أموالهم وينقص ما توفر لهم، أم عادة من يزيدهم ويثمر حظوظهم؟).

وإذا قال صاحب المصباح (وفرت له الطعام توفيراً إذا أتممته ولم تنقصه) أفلا تقول في إثره (فتوفر له الطعام). وإلا فكيف يسوغ قولك (وفرت له) ويمتنع (فتوفر له)؟

وليس هذا حسب، فإذا أعملنا الفكر في تصرف الفعل بالحرفين ألفينا لكل وجهة وقصداً. فإذا قلت: (توفر له المال) فقد أردت تجمعه في يديه أو صيرورته إلى ملكه وحوزته، وإذا قلت (توفر عليه المال) فقد لحظت إلى تجمع المال، فضل النعمة وضفوها بل تمامها وسبوغها عليه.

وإذا كان (توفر) كـ (وفر) لازماً، فهل جاء (توفره) متعدياً كـ (وفره)؟ أقول لم أر هذا في معجم، لكني ظفرت به في شرح الحماسة (218)، قال المرزوقي: (يقال ودّيته فاتدى، كما يقال وهبته فاتهب أي قبل الهبة. وفي الحديث هممت ألا اتّهب إلا من قرشي أو أنصاري. ومثله: قضية الدين فافتضاه أي قبله وتوفره).. ويعني هذا أن (توفره) كاستوفاه واستوفره. وقد أورده مورد النص، فتأمل!

هذا وقد أخذ الأستاذ صبحي البصام في رسالته الاستدراك على أستاذي العلامة الدكتور مصطفى جواد بعض ما جاء في كتابه: قل ولا تقل)، لكنه لم يعرض لشيء مما نحن فيه.

* * *

وإذا تجاوزنا من حروف الجر (اللام وعلى) فهناك (من). ومن معانيها كما ذكر المغني (2/14) التعليل، وقد مثلوا له بقول الفرزدق:

يُغضي حياء ويُغضي من مهابته فلا يكلم إلا حين يبتسم

وتأسيساً على هذا تقول (أسفت من حسدك إياي)، ولا ترجو أن تجده في معجم لترتاح إلى سداده وتسكن إلى صوابه. قال صاحب المحاضرات (3/74): (تأسف من هجر محبوبه). وقد جاء فيه (4/394) قول الشاعر:

وقد يأسف المرء من فوت ما لعلّ السلامة من فوته

وقول آخر:

لم أبك من زمن شكوت صروفه إلاّ بكيت عليه حين يزول

وقول آخر (3/287):

لا تجزعنّ من الهزال فطالما ذبح السمين وعوفي المهزول

وجاء في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (961):

بكت دراهم من فقدهم فتهللت دموعي فأي الجازعين ألوم

وقال أبو الطمحان القيني (1266):

وقبل غد يا لهف نفسي على غد إذا راح أصحابي ولست برائح

قال المرزوقي: (يروى: يا لهف نفسي من غد.. وهذا تلهف من غد).

وهكذا القول في استعمال (في) و (الباء) قياساً مطرداً فيما كانا له. فأنت تقول مثلاً (جزع فيه وبه) ولا تحتاج فيه إلى نص يشهد بصحته. قال المتنبي:

أجد الحزن فيك حفظاً وعقلاً وأراه في الخلق وعراً وجهلاً

وجاء في شرح ديوان الشاعر لأبي البقاء الكعبري (3/124): (قال الواحدي المراد بالعقل الاعتبار بمن مَضَى، فإن العاقل إنما يحزن بالميت اعتباراً به وعلماً أنه عن قريب يتبعه. وحزن غير العاقل إنما يكون خوفاً من الموت، وهو جهل لأنه ميت لا محالة وإن حزن). وقال أبو البقاء: (والمعنى إنما تحزن على من تصاب به ممن أحبك، حفظاً لذمتهم ورعاية لخدمتهم وإنصافاً وعقلاً ووفاء وكرماً، وأراه في غيرك خوفاً وجزعاً وجهلاً).

وقال: المرزوقي _804): (وإنهاء ما يقاسونه من الجزع فيهم). وقال: (أو أحزن في أثر فائت أو أجزع بتولي مدبر) وقال (817): (فيشقى بالجزع له وفيه).

وحكى الراغب في المحاضرات (4/507) عن خالد بن صفوان قوله (صبرك في مصيبتك أحمد من جزعك، وجزعك في مصيبة أخيك أحمد من صبرك). وانظر إلى قول هشام بن عقبة العدوي: فلم تُنسني أوفى، المعيباتُ بعده: ولكن نكء القَرْح بالقرح أوجع قال المرزوقي (795): (ونبه بهذا الكلام على أن الجزع بأوفى لم يُزله ما تعقبه من المصائب ولكنه زاده اشتداداً)، وأردف: (فالهلع بموت أوفى وقد أمد بمصاب آخر يكون أتم وأكمل). وفي موضع آخر(800): (ففيه دلالة على تمكن الجزع بالمصاب من كافة الناس).

* * *

فيستبين بما قدمنا أنه إذا حرص الكاتب أن يتحامى الخطأ في تصريف حروف الجر، فتبرأ كتابته من الطعن وتخلو من الخطل وتحفظ دون الابتذال، فلا يغنيه العودة إلى المعجم ليحتوي نصّه فيقف منه على وجه الصواب في استعمال هذه الحروف مع الأفعال، ولو كان ذلك أسهل مأتى وأقرب مأخذاً. إذ لابد له من الإحاطة بمعاني هذه الحروف فيما فصّلته كتب النحو ومختلف المظان، ومولاة قراءة نصوص الأدب نثراً وشعراً بغية الاطلاع، بالاستقراء، على مصارف الحروف في تحقيق ما يتسع له الفعل من دلالات، وما يتجه إليه من قصود، فيتعرف مواقعها ويتبين قواعدها ويتميز مسالكها، فيكون من ذلك على رشد، ويقبس منه باحتياط. ولا يصرفه اعتياد نهج أو إلف أسلوب عن تدبره استجلاء وجه صحته.

وليس للكاتب، بعد هذا، أن يجزم في ذلك حكماً، حتى يضع يده على دليل تسعفه رواية وتشهد له دراية. فقد رأيت أن ما صرفنا القول فيه قد رفدناه بالحجة وعززناه بالبينة، ولا يقعد بالقارئ عن استشفاف ما تضمنه هذا الفصل أنه ليس سلس المطلب، داني المنال في كل وجه. فالعلم سهل وعويص، وذلول وجموح، وهو لا يدرك إلا بمواصلة البحث والموازنة والمكايلة، وإن طال نفس المهلة في تحصيله،

واستفراغ الوسع في السعي له، والله الموفق للصواب.

الحواشي :
_____

[1] فاته الشيء يفوته، وأفاته إياه غيره.

[2] رمى بأوراقه على الدابة: ركبها وعلاها.

[3] أي إذا غضب المرء ولم ينتصر له فوارس يطلبون الموت، وأعزة مقاديم لا يخشون الصعب. ظلمه أدنى العداة، ولو كان أهلاً للقتال.

[4] في كتابيه (دراسات..) و(قل ولا تقل).